الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/49

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

281211 281211 11-61920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

رغم التسليم بأهمية الموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون ''تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة''، يجب الاعتراف بأنه ليس الممكن تناوله بمفرده. فموضوع الاستعراض المقرر للدورة، وهو ''تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''، يؤدي أيضا دورا محوريا. وكي تعزز الدول الأعضاء مشاركة المرأة والاعتراف بها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يلزمها توفير ما يكفي من الموارد وإنشاء آليات قوية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وبالتالي، بالقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين ستعالج الدول الأعضاء أوجه التمييز الرئيسية التي تواجه المرأة الريفية.

المرأة الريفية في أيرلندا الشمالية

يوجد ٨٢٢ ٤٩٠ امرأة في المناطق الريفية من أيرلندا الشمالية من أصل ساكنة نسائية عددها ٨٧٢ ٨٦٣ امرأة. وبذلك تشكل المرأة الريفية ٥٦,٨ في المائة من النساء، و ٢٩ في المائة من السكان ككل، و ٥١ في المائة من سكان المناطق الريفية (انظر: Marie Crawley, Marie Crawley, “The Grass Ceiling — Audit of Women in Rural Areas of the North of Ireland”, Women’s Research and Development Agency (2006)). وليس انخفاض الدخل سوى وجه من أوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة الريفية. ففي حين أن المرأة في أيرلندا الشمالية هي الأكثر معاناة من الفقر، تعاني المرأة الريفية من مستويات أكبر من الحرمان.

المساواة والأيلولة: الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – الفقرة ٦

في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها من أن حماية ما للمرأة من حقوق الإنسان ستتسم بالتفاوت على صعيد مناطق المملكة المتحدة التي فوضت السلطات إليها، وهذا ما ثبت بالفعل. وثمة فجوة متزايدة فيما يتعلق بعدد من أوجه المساواة بين المرأة في أيرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتشمل هذه الثغرات التمثيل العام والتمثيل السياسي، ونقص التقدم المحرز في وضع استراتيجية متكاملة لرعاية الأطفال وتدابير مكافحة الفقر، وكذلك وضع قانون جديد للمساواة في إنكلترا واسكتلندا وويلز. وتعاني الوحدات الحكومية المعنية بالمساواة في إنكلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية من نقص الموارد، إذ لا تعطى هذه الوحدات

ما يكفي من السلطات لإنفاذ سياسات وإجراءات مُحكمة على نطاق الإدارات ومواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة زيادة مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أمثلة ذلك، كجزء من الحملة التي تقوم بها الحكومة من أجل خفض التكاليف، ألغيت اللجنة الوطنية للمرأة، التي أنشئت في عام ١٩٦٩ بوصفها منظمة وطنية مستقلة لتقديم وجهات نظر المرأة إلى الحكومة، وبوصفها هيئة استشارية عامة غير حكومية، فنتجت عن ذلك فجوة في تنسيق السياسات والمعلومات والتعاون بشأن القضايا على نطاق المملكة المتحدة على الصعيدين الوطني والدولي.

صنع القرار والحياة العامة: الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – الفقرة ٩

إننا نؤكد بقوة أن التقدم المحدود المحرز في تحقيق المساواة للمرأة في أيرلندا الشمالية يرتبط بنقص تمثيل المرأة في صنع القرار. ففي الجمعية التشريعية الحالية في أيرلندا الشمالية، لا يوجد سوى ١٥ عضوة من بين ١٠٨ أعضاء. وهناك ٢٢ في المائة فقط من النساء بين أعضاء المجالس في الحكومات المحلية، كما أن نسبة النساء أقل من ٣٤ في المائة بين أعضاء الهيئات العامة (وهذه الهيئات مسؤولة عن جوانب هامة تتعلق بالإدارة العامة في أيرلندا الشمالية، بما في ذلك الصحة والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والمساواة). ورغم الضغوط التي تمارسها الهيئات الدولية والتدابير المنصوص عليها في استراتيجية أيرلندا للمساواة بين الجنسين، لا تتخذ تدابير ملموسة لمعالجة هذا النقص في التمثيل. وحتى عندما تتخذ تدابير، مثل قانون مكافحة التمييز على أساس الجنس (انتخاب المرشحين)، فإنها لا تستخدم.

وقد أنشأ برنامج التنمية الريفية الذي قيمته حوالي ١٠٠ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٨ سبعة أفرقة عمل محلية تضم ممثلين منتخبين محليين والمجتمع المدني. ونتج عن المسؤولية عن تنفيذ التدابير الستة قيام فريقين فقط من أفرقة العمل المحلية بكفالة وجود ٤٠ في المائة من الإناث في الفريق. وشمل أحد الأفرقة المؤلفة من ٢٢ عضوا ٧ إناث فقط (انظر: “Policy Update”, Northern Ireland Rural Women’s Network, Summer 2008).

الاستثمار في النساء والفتيات: الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – الفقرة ١١

في التراجع الاقتصادي المشهود مؤخرا، تعاني المرأة في أيرلندا الشمالية من ارتفاع معدل البطالة شأنها شأن أغلبية النساء على الصعيدين الأوروبي والدولي. ففي عام ٢٠١٠، خلص بحث أجراه معهد بحوث السياسات العامة بشأن الشباب والتراجع الاقتصادي إلى أن

معدل البطالة أعلى في أوساط المفتقرين إلى المؤهلات ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ سنة. وفي أيرلندا الشمالية، فقط ٧ في المائة من النساء يعملن لحسابهن و ٢,٤ في المائة فقط يباشرن الأعمال الحرة. والرقم المسجل في أيرلندا الشمالية فيما يتعلق بنشاط النساء في مباشرة الأعمال الحرة أقل بكثير مقارنة بالاتحاد الأوروبي. وتوجد امرأة فقط من بين كل ثمانية أعضاء في مجالس إدارة الشركات المدرجة أسماؤها في قائمة الفاينانشل تايمز لمؤشر ١٠٠ لسوق الأوراق المالية؛ وبالوتيرة الحالية سيلزم ٧٠ عاما لإحراز تقدم.

أهمية المنظمات غير الحكومية: الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – الفقرة ١٥

يقدر أن هناك أكثر من ٨٠٠ مجموعة ومنظمة نسائية في أيرلندا الشمالية، وتكمن قوة تنوعها في كونها تعكس تنوع النساء. وخلال هذه الفترة التي تشهد أزمة مالية، ثمة ضعف في ما يلزم من هياكل أساسية على كل من الصعيد العالمي والأوروبي والوطني لتوفير الموارد الكافية لإشراك المجتمعات المحلية وتقديم الدعم والالتزام بالمواطنة الفاعلة. وقد شكل قطاع المرأة في أيرلندا الشمالية فيما مضى المكان الذي دُعمت فيه هذه الهياكل وطورت بالذات خلال نزاع أيرلندا الشمالية الذي دام ٤٠ عاما. ويلزم بناء رأس المال الاجتماعي الذي سيسهم في تغيير إيجابي ودائم. وفي الوقت الحاضر، يكافح قطاع المرأة، في ظل القيود المالية، من أجل الحفاظ على مساهمته في تعزيز إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ومن أمثلة الممارسات الجيدة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، مشروع وضع في عام ٢٠٠٠ ودعمته المفوضية الأوروبية، هو شبكة فيرماناغ النسائية في أيرلندا الشمالية. وقد أنشئت هذه الشبكة لتحسين مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المناطق الريفية. وتضم أربعة جماعات نسائية محلية فقط في القضاء، وتديرها لجنة إدارية تطوعية، وأظهرت الشبكة قدرة على النمو والتوسع وتلقت تمويلا من مصادر محلية وإقليمية. وفي ظل وجود موظفين مأجورين يقومون بتنظيم ووضع مبادرات أخرى، زاد عدد الجماعات النسائية في القضاء من ٥ إلى ٢٦ (انظر: *Women Active in Rural Development*, European Commission Directorate-General for Agriculture (2000)). وللأسف أن هذا المشروع لم يعد يملك الموارد اللازمة لتوفير الهياكل الأساسية والإنفاق على شبكته.

الالتزام السياسي وموارد الميزانية: الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – الفقرة ١٦

لم يجر سوى تقييم قليل أو لم يجر بالمرة للأثر الجنساني للقرارات المتخذة بشأن ميزانية الطوارئ للمملكة المتحدة واستعراض الإنفاق الشامل أو ميزانية أيرلندا الشمالية. ويجري انتزاع حقوق المرأة واستحقاقاتها وفرض منظور عتيق قائم على اضطلاع الرجل بمهام كسب الرزق وتبعية المرأة له. ويلزم تطبيق مبدأ مراعاة الاعتبارات الجنسانية على تقييم التراجع الاقتصادي، وتدابير الإنفاق العام، وتدابير الإنعاش الاقتصادي، ومجموعة حوافز محددة؛ وفي حال عدم القيام بذلك، سيتفاقم عدم المساواة بين الجنسين. ويجب أن يخضع كل ما يجمع ويحلل من بيانات للتصنيف حسب نوع الجنس من أجل فهم مختلف الآثار على المرأة والرجل (انظر: Bronagh Hinds (Demoncrashe), "The Northern Ireland Economy — Women on the Edge? A comprehensive analysis of the impact on the financial crisis", Women's Resource and Development Agency (2011)).

ولا يوجد نهج متماسك لإجراء البحوث والإحصاءات المتعلقة بالمرأة في مجال الزراعة في أيرلندا الشمالية، مما يجعل من الصعب أن تفهم فهما تاما مساهمتها الإيجابية في الاقتصاد واستقرار المجتمعات الريفية. وقد أشارت بعض البحوث الإيجابية التي أجريت في عام 2002 إلى أنه من غير الأنشطة الزراعية العادية التي ذكرتها نساء أيرلندا الشمالية، تؤدي المرأة دورا محوريا في ضمان استدامة الزراعة من خلال عملهن في الزراعة وفي غير الزراعة (انظر: S. Shortall, "Women in the Field: Women, Farming and Organizations", *Gender, Work and Organization*, vol. 8, issue 2). وتؤدي المرأة دورا أساسيا في أعمال التنمية في المناطق الريفية. ومن بين النساء اللاتي استند إليهن التقرير في أخذ العينات:

- ٧٩ في المائة كن يساهمن أعمال الزراعة
- ٤٢ في المائة كن يعملن في جمع المحاصيل الزراعية وتسليمها
- ٦٩ في المائة كن يجبن على المكالمات الهاتفية ويطلبن الإمدادات
- ٨٠ في المائة كن يعملن في مجال الحسابات الزراعية وملء الاستمارات
- ٦٥ في المائة كن يعملن في الزراعة
- ٥١ في المائة ذكرن أن لديهن شكلا من أشكال العمل غير المتصلة بالزراعة.

ومن المسائل الرئيسية فيما يتعلق بالمرأة الريفية العاملة في الزراعة أنه لا يعترف بها رسميا في تعداد الزراعة في أيرلندا الشمالية، إذ إن نظام الإبلاغ يسمح بشريك رئيسي واحد

فقط. وهذا يعني أنه في التعداد الأخير جرى تصنيف ٣٥ في المائة من النساء اللاتي يعملن لأكثر من ٣٠ ساعة في الأسبوع في المزارع في نطاق ”زوجات المزارعين“ (انظر: S. Shortfall and R. Kelly, “Gender Proofing Cap Reforms”, Rural Community Network (2001)).

استنتاج

لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة الريفية يلزم أن تنفذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنفيذا تاما، بما في ذلك التوصيات التالية:

- **يجب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع جميع السياسات الحكومية.**
- **ينبغي إدراج خطوط الأساس والجداول الزمنية والنتائج فيما يتعلق بمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في جميع السياسات والإجراءات المالية الحكومية.**
- **يجب أن تنفذ في غضون جدول زمني معين توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بوضع آليات وطنية لزيادة تمكين المرأة والفتاة.**
- **ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما في البلدان الخارجة من النزاع مع توفير الموارد الكافية واتخاذ الإجراءات الإيجابية المطلوبة.**
- **ينبغي الاعتراف بأهمية تمكين المرأة والفتاة خلال أوقات التراجع الاقتصادي، إذ لديه تأثير مضاعف على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد، وينبغي توفير موارد كافية والقضاء على سلوك القولبة النمطية لأدوار المرأة والرجل.**
- **يلزم التثبت من أثر جميع السياسات الحكومية على المناطق الريفية وعلى المساواة بين الجنسين.**
- **يلزم تحسين التوعية بالمسائل الجنسانية وتوافر المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالمرأة الريفية.**
- **يلزم الاعتراف من خلال الاستناد إلى الأدلة بالمرأة الريفية العاملة في الزراعة وبمساهمتها في الجوانب الاجتماعية والسياسية للحياة الريفية.**